القليلة الماضية سعيا الى حل للقضايا المعلقة دون إبطاء.

"ويرحب أعضاء المجلس باعتزام الأمين العام تقديم تقرير آخر بحلول مطلع تموز/يوليه ١٩٩١ بصدد جهوده المبذولة في سبيل التوصل الى مخطط متفق عليه لتسوية شاملة. وفي ضوء الحالة القائمة آنذاك، سيبت أعضاء المجلس في شأن أي تدابير أخرى قد تدعو الحاجة اليها لمواصلة الجهود."

وفي الجلسة ٢٩٩٢، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي تركيا وقبرص واليونان الى الاشتراك، دون أن يكون لهم حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة في قبرص: تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/22665 و Add.1 و 2)"[٧].

وفي الجلسة ذاتها، قرر المجلس أيضا توجيه دعوة الى السيد عثمان إرتوغ بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

## القرار ٦٩٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ ٣١ أيار/مايو و ٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١[١١٣]،

وإذ يحيط علما أيضا بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لفترة أخرى مدتها ستة أشهر،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص وافقت على أن من الضروري، نظرا للظروف السائدة في الجزيرة، إبقاء القوة في قبرص بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛

٢ - يطلب الى الأمين العام مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها، وإبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١؛

٣ - يدعو جميع الأطراف المعنية الى مواصلة التعاون مع القوة على أساس الولاية الحالية.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٩٢

مقـــرر

فـــي الجلسة ٢٩٩٣، المعقودة أيضا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون: "الحالة في قبرص: تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص".

القـرار ٦٩٨ (١٩٩١) المـؤرخ
١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ الذي أنشأ بموجبه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لفترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر،

وإذ يشير ايضا الى قراراته اللاحقة التي مدد بها ولاية القوة وآخرها القرار ٦٩٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١،

وإذ يشير كذلك الى تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠[١١٤] والتوصيات الواردة فيه،

وإذ يشير علاوة على ذلك الى قراره ٦٨٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي قرر بموجبه دراسة مشكلة تكاليف وتمويل القوة بجميع جوانبها، بهدف تنفيذ طريقة بديلة فيما يتعلق بالتمويل في نفس الوقت الذي ستمدد فيه الولاية بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ أو قبله،

وإذ يلاحظ مع التقدير المشاورات الأخيرة التي جرت فيما بين أعضاء المجلس بشأن مشكلة تكاليف وتمويل القوة بجميع جوانبها، والتي أسفرت عن تقرير مجموعة أصدقاء رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١،

وإذ يحيط علما مع القلق بالتقرير الأخير للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٣١ أيار/مايو و ٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١[١١٣] الذي يلفت الانتباه مرة أخرى الى مشكلة التمويل المزمنة التي تواجه القوة،

وإذ يعيد التأكيد مرة أخرى على بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠[١١٥] الذي يشدد أعضاء المجلس فيه على وجوب القيام بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والاستمرار بها على أساس مالي سليم راسخ،

وإذ يشدد على أهمية التوصل الى اتفاق مبكر بشأن إيجاد حل للمشكلة القبرصية،

١ - يخلص الى أن هناك حاجة الى طريقة لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص تضع هذه القوة على أساس مالي سليم وراسخ؛

٢ - يخلص ايضا الى أن هناك حاجة لمواصلة دراسة مسألة تكاليف القوة، وذلك بهدف تخفيض التكاليف التي ينبغي أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها وتحديدها بوضوح؛

٣ - يطلب الى الأمين العام أن يجري مشاورات مع أعضاء المجلس والبلدان المساهمة



93-41585